دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010 - 2019)

The role of small and medium enterprises in supporting economic development in Algeria for the period (2010 -2019)

بوشلوش سعاد[1]، قهواجي أمينة[2]

BOUCHELOUCHE Souad[1], KAOUADJI Amina[2]

[1] جامعة امحمد بوقرة – بومرداس (الجزائر)،

bouchlouche.souad@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة امحمد بوقرة – بومرداس (الجزائر)، a.kaouadji@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/01 تاريخ القبول: 2022/03/13 تاريخ النشر: 2022/04/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019، وذلك في مجالات التشغيل، القيمة المضافة والصادرات خارج المحروقات، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرة عن الوزارة الوصية خلال الفترة المدروسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق الثروة وفي خلق مناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن دورها يبقى محتشما ومتدنيا خاصة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تنمية اقتصادية؛ تشغيل؛ قيمة مضافة.

تصنيف JEL : D2,D22,O12,O43

المؤلف المرسل: بوشلوش سعاد، **الإيميل:** bouchlouche.souad@univ-boumerdes.dz

Abstract:

This study aimed to highlight the role and contribution of small and medium enterprises (SMEs) in supporting economic development in Algeria during the period 2010-2019, in the areas of employment, value added and exports outside hydrocarbons. so to achieve this we conducted an analytical descriptive study of the statistical publications of SMEs issued by the Ministry of Will during the period studied.

The study found that SMEs contribute to creating wealth, creating jobs and promoting exports outside hydrocarbons, but a role remains modest and low, especially in the field of export development outside hydrocarbons.

Keywords: Small and Medium Enterprises; Economic development; Employment; Value Added.

Jel Classification Codes : D2,D22,O12,O43

1.مقدمة :

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر باهتمام معظم الاقتصاديين في دول العالم، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية خارج قطاع المحروقات. حيث بادرت معظم الحكومات إلى دعم ومساندة هذه المؤسسات بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة. والجزائر كباقي دول العالم، بادرت إلى تبني استراتيجية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار القانون 17-02، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجسيد ثلاثية الإنشاء، الإنماء والديمومة. لقد أوجد هذا القانون آليات جديدة تساهم في إنشاء وإنماء وتطوير هاته المؤسسات و أكد هذا على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تطوير وترقية المناولة وذلك بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات التي تتولى مسؤولية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الطرق. وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية، وذلك لما تتميز به هذه المؤسسات من انخفاض التكلفة الاستثمارية، كما أنها تشجع على تنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها، إلى جانب مساهمتها في تقديم منتجات جديدة وخلق مناصب شغل ودعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

1.1 إشكالية البحث:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متميزا في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بفضل سياسات وخطط الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الجزائرية لهذه المؤسسات، ومن هنا تأتي الإشكالية التي نعالجها والتي تتمثل في:

ما مدى دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الإجمالي الخام؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

2.1 فرضيات البحث:

- يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل وبالتالي تخفيض مستوى البطالة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وبالتالي رفع الناتج الإجمالي الخام.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3.1 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المعالج، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي وإحدى دعائم التنمية الاقتصادية في أي دولة، فهي تساهم في توفير مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة، كما تعمل على تقديم منتجات جديدة بهدف تنويع وتطوير الاقتصاد.

4.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وذلك في كل من مجالات التشغيل، القيمة المضافة والصادرات خارج المحروقات.

5.1 منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض أهم الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل تطورها خلال الفترة المدروسة، وإبراز مساهمتها في خلق الثروة وفي دعم التشغيل وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الاعتماد على النشرات الإحصائية للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر نذكر منها ما يأتي:

- **دراسة العونية بن زكورة (2019):** هدفت هذا الدراسة إلى إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مختلف المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2008-2016. وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية عملت على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على منحها مجموعة من الحوافز وتهيئة الأرضية القانونية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، إلا ان دورها كآلية لتنويع الاقتصاد مازال بعيدا نوعا ما بالنظر إلى هيمنة قطاع المحروقات.
- **دراسة أنفال نسيب وخير الدين جمعة (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2003-2018، ولقد توصلت الدراسة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.
- **دراسة نور الدين جوادي وسلمى مميش (2018):** هدفت هذه الدراسة على إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة 2007-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

مجال التصدير ضئيلة جدا مقارنة بالصادرات الإجمالية بالرغم من الاجراءات والهياكل التي تدعم المؤسسات المصدرة.

- **دراسة ربيعة بوقادير وعبد القادر مطاي (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016. وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال ضعيفا ولم يحتل المكانة التي هي عليها في الدول المتطورة، من خلال ضعف مساهمته في خلق مناصب الشغل وخلق الثروة، كما أن مساهمته في التصدير هامشية.

لقد عالجت الدراسات التي اطلعت عليها الباحثتين جزئيات من الموضوع المعالج، حيث تتفق الدراسات فيما بينها وبين الدراسة الحالية على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإسهام في جهود التنمية الاقتصادية وكل منها عالج جانبا معينا، كمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل، أو مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات. وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع والاحصائيات شملت الفترة 2010-2019.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المادة 05 الفقرة 01 من القانون 17-02 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد إلى مائتي وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية (17-02، 2017، صفحة 05) .

ولقد حدد هذا القانون المقصود بما ورد في التعريف السابق في المادة 05 الفقرة 02 على النحو التالي (17-02، 2017، صفحة 05) :

أ- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. (السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل).

ب- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

ج- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 17-02 في المواد 08، 09، 10 والمتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمد فيه على عدة معايير هي : عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي: (17-02، 2017، صفحة 06)

أ. **المؤسسة المتوسطة**: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتي وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير (4) دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار جزائري.

ب. **المؤسسة الصغيرة:** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

ج. **المؤسسة الصغيرة جدا:** تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

ويمكن تلخيص التصنيف السابق في الجدول التالي:

الجدول 1: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة جدا في الجزائر على ضوء القانون 17-02

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية (د.ج)
المؤسسة الصغيرة جدا	09-01	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 مليون إلى مليار

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على المواد 08، 09، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02، ص06.

3.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها كما يلي:

أ. **سهولة التأسيس**: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي (بوخاوي و عطوي، 2003، صفحة 09).

ب. **تلبية طلبات المستهلكين:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوُو الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكاليف.

ج. **مرونة الإدارة:** يستطيع هذا النوع من المؤسسات التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي.

د. **القابلية للإبداع والابتكار**: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، لهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكارات.

هـ. **الكفاءة والفعالية**: تتحقق هذه الكفاءة والفعالية من خلال القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، إضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة.

و. **انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع هذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال (داودي، 2011، الصفحات 66-67).

ز. **المناولة:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية، وتتمثل أشكال التعاون في (عفافة و أبو عبيد، 2004، صفحة 14):

- **التعاون المباشر:** يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون إنتاج إحداهما وسيطا لإنتاج الآخر، حيث أن هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق فرص عمل كما يعمل على تنمية الصناعة.
- **التعاون غير المباشر**: يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين، في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية.

2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر، ليتضاعف عددها بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته. والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

1.2 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع:

يمكن توضيح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019 في الجدول التالي:

الجدول 2: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2019

السنوات / نوعية المؤسسات ص وم	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037
مؤسسات عامة	557	572	557	557	542	532
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569
السنوات / نوعية المؤسسات ص وم	2016	2017	2018	2019		
مؤسسات خاصة	1022231	1074236	1141602	1193096		
مؤسسات عامة	390	267	261	243		
المجموع	1022621	1074503	1141863	1193339		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30 , année2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 . http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- date de visiter 02/02/2021 à 13 :47 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) والذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ملحوظا سنة 2019 قدر بإنشاء 1193339 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 619072 مؤسسة، يرجع ذلك خصوصا إلى توفر آليات الدعم والمرافقة. كما نلاحظ أن عددها في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014 حيث كانت تقدر ب 542 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليبلغ عددها 243 مؤسسة نهاية سنة 2019، وهذا يعود لعمليات الخوصصة التي تشهد هذا المجال وكذا تعثر بعض المؤسسات نتيجة لبعض العراقيل التي تواجهها.

2.2 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية:

أما بالنسبة لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2019، فيمكن توضيحها بشكل مفصل في الجدول التالي:

الجدول 3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق الطبيعة القانونية نهاية 2019

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		العدد	النسبة (%)
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	671267	56,25
	أشخاص طبيعية منها:	521829	43,73
	مهن حرة	247275	20.72
	مهن حرفية	274554	23.01
المجموع 01		1193096	99,08
المؤسسات العامة	أشخاص معنوية	243	0.02
المجموع 02		243	0.02
المجموع الكلي		1193339	100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36 avril 2020.

http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le 04/02/2021 à 14:55 .

نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية يقدر بـ 1193339 في نهاية سنة 2019، منها 1193096مؤسسة تابعة للقطاع الخاص والتي تشمل 56.25% أشخاص معنوية، والباقي مهن حرة بنسبة 20.72 % ومهن حرفية (نشاطات الصناعات التقليدية) بنسبة 23.01% . أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا بلغت 0.02% .

وشهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2010-2019) بمعدل نمو قارب 93%، كما حققت سنة 2019 معدل وطني بلغ حوالي 27 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة، ومثلت مؤسسات القطاع الخاص ما يفوق 99% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2019. في حين عرفت مؤسسات القطاع العام تراجعا كبيرا لتصل في نهاية سنة 2019 إلى 243 مؤسسة عامة فقط نتيجة لعمليات الخوصصة والتعثر الذي عرفته بعض المؤسسات. وتعود أسباب التطور والتوسع الملحوظ في تعداد المؤسسات خلال هذه الفترة إلى الدعم المقدم من قبل الدولة لتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة عبر مختلف برامجها التنموية، حيث تضمن البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) تشجيع ودعم القطاعات خارج المحروقات

باستهداف إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي المخطط الخماسي (2015-2019) استهداف إنشاء أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

3.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل، تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في الاقتصاد الوطني وبالخصوص في مجال التشغيل، حيث تشغل أكثر من 2.8 مليون منصب شغل في أواخر سنة 2019 رغم ذلك مازالت تعاني من عدة نقائص مما أدى بالحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات ورسم مخططات للنهوض بهذا القطاع.

1.3 تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول الموالي تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019 وكذا نسبة التطور من سنة إلى أخرى.

الجدول 4: تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2010	1.577.030	48.656	1.625.686	-
2011	1 676 111	48 086	1 724 197	6.06
2012	1 800 742	47 375	1 848 117	7.19
2013	1953636	48 256	2 001 892	3.65
2014	2 110 665	46 567	2 157 232	8.71
2015	2 327 293	43 727	2 371 020	7.49
2016	2511674	29024	2 540 698	11.16
2017	2632018	23452	2655470	4.58
2018	2 702 067	22 197	2 724 264	3.39
2019	2 864 566	21085	2885651	5.92

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30 , année2016, n° 32 année 2017, n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, n° 36 année 2020 . http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le02/02/2021 à 13 :47 .

نلاحظ من خلال الجدول 4 أن عدد المشغلين انتقل من 1.625 مليون شخص سنة 2010 إلى حوالي 2.885 مليون شخص سنة 2019، أي بزيادة قدرها حوالي 77.50% وهي نسبة مهمة ومعتبرة، وارتفع عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2018 و2019 بحوالي 5.92%. علما أن هذه النسبة لا تعبر عن العدد الدقيق للعاملين لأنها لا تأخذ بالاعتبار موظفي المؤسسات العائلية والمستخدمين غير المصرح بهم لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي وغيرها.وبلغ عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2885651 شخص في 2019، من بينهم فقط 21085 شخص في المؤسسات العمومية، وعليه يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات. ويمكن توضيح تعداد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2010-2019 في الشكل الموالي:

الشكل1: تطورعدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2010-2019)

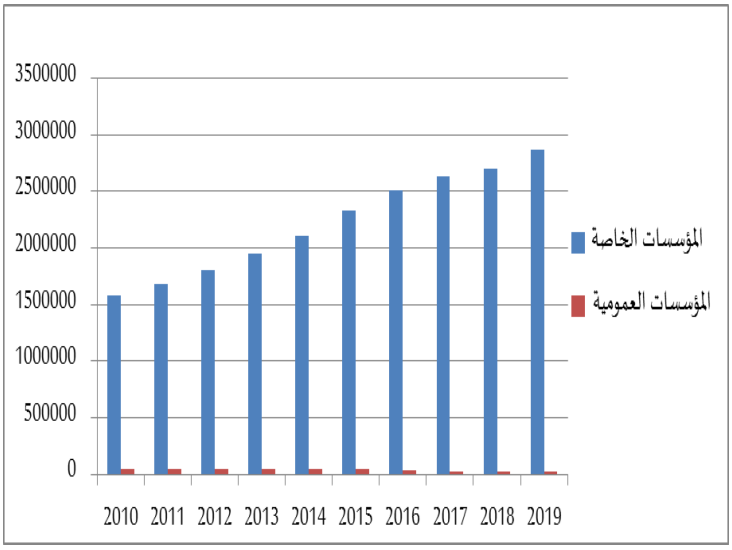

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول 4

2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي:

يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم هذا القطاع عبر مختلف الآليات. ويوضح الجدول الموالي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي خلال الفترة (2010-2019).

الجدول 5: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي خلال (2010-2019)

السنوات	التشغيل الإجمالي (العمالة المشتغلة)	المؤسسات الخاصة	نسبة المساهمة	المؤسسات العمومية	نسبة المساهمة	مجموع المؤسسات	نسبة المساهمة
2010	9735000	1.577.030	16.20	48.656	0.5	1.625.686	16.70
2011	9599000	1 676 111	17.46	48 086	0.5	1 724 197	17.96
2012	10170000	1 800 742	17.71	47 375	0.47	1 848 117	18.17
2013	10788000	1953636	18.11	48 256	0.45	2 001 892	18.55
2014	10239000	2 110 665	20.61	46 567	0.45	2 157 232	21.06
2015	10594000	2 327 293	21.97	43 727	0.41	2 371 020	22.38
2016	10845000	2511674	23.16	29024	0.27	2 540 698	23.42
2017	10858000	2632018	24.24	23452	0.22	2655470	24.45
2018	11011000	2 702 067	24.54	22 197	0.2	2 724 264	24.74
2019	11281000	2864566	25.39	21085	0.19	2885651	25.57

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz/)، تقارير المنظمة العالمية للعمل (www.OIT.org)

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30 , année2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 .

http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le 02/02/2021 à 13 :47 .

يوضح الجدول السابق مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل خلال الفترة (2010-2019)، حيث نلاحظ أن نسب المساهمة في التشغيل الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر جيد يعبر عن أهمية الدور الذي تقوم به في تدعيم الشغل والتقليل من البطالة، حيث كانت مساهمتها في سنة 2010 حوالي 16.70% لتنتقل نسبة المساهمة إلى حوالي 25.57% في نهاية سنة 2019.

كما يمكن ملاحظة بأن القطاع الخاص الجزائري هو الأكثر خلقا لمناصب الشغل، فلقد استقطب 25.39 % من الطبقة الشغيلة في سنة 2019، وهذا بطبيعة الحال ما يتوافق مع

مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات. والشكل الموالي يوضح ذلك.

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة التي تقيس حجم الإنتاج الذي تنتجه وتبيعه كل المؤسسات في مختلف القطاعات، والقيمة المضافة على الصعيد الوطني تمثل الناتج الإجمالي الخام (PIB) (بوقادر و مطاي، 2018، صفحة 280).

1.4 تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2010-2018 :

يبين الجدول التالي تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2010-2018:

الجدول6: تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال 2010-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
عام	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893,24	11.70	1187,93	13.9
خاص	4,681.68	84.98	5,137.46	84.77	581.02	87.99	6741,19	88.30	7338,65	86.1
المجموع	5,509	100	6,061	100	6606,40	100	7634,43	100	8526,58	100
القطاع القانوني	2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
عام	1313,36	14.22	1414,65	14.23	1291,14	12.775	1362,21	12.51	-	-
خاص	7924,51	85.78	8529,27	85.77	8815,62	87.225	9524,41	87.49	-	-
المجموع	9237,87	100	9943,92	100	10106,8	100	10886,62	100	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 30 , mai 217, n° 34 avril 2019, n°36 aavril 2020. http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le 02/24/2021 à 09 :30 .

عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما بارتفاعها بشكل مستمر خلال الفترة 2010-2018. حيث بلغت 10886,62 مليار دينار جزائري سنة 2018 مقابل 5,509 مليار دينار جزائري سنة 2010. ولقد برزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصة مساهمته 9524,41 مليار دينار جزائري سنة 2018 أي

بنسبة 87,49 %من الإجمالي، مقابل 12,51% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة . ويمكن تفسير هذا الارتفاع نتيجة الآليات والتدابير التي اعتمدتها الدولة لمساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، ونتيجة الثقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص والتحرر والانفتاح الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات السوق من جهة أخرى.

والشكل التالي يمثل تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة 2010-2018

الشكل 3: تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال 2010-2018

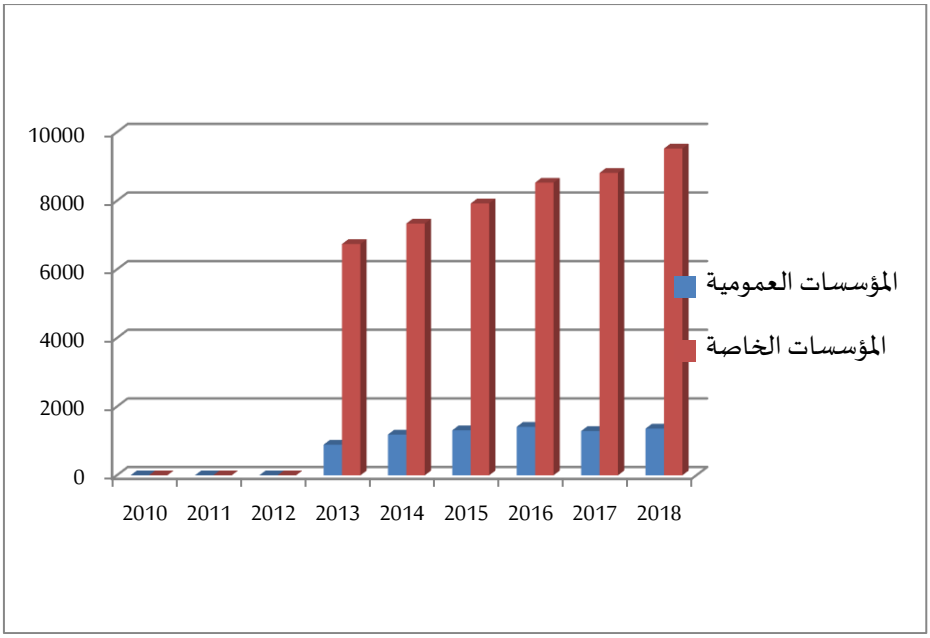

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول 6

2.4 تطور القيمة المضافة حسب الإطار القانوني وقطاعات النشاط الأساسية خلال سنتي 2017-2018 :

لمعرفة حصة القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي نعرض الجدول التالي:

الجدول 7: تطور القيمة المضافة حسب الإطار القانوني وقطاعات النشاط الأساسية خلال سنتي 2017-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع القانوني		2017		2018	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الفلاحة	خاص	22.0.64	99,23	17654,1	0,73
	عام	17,5	0,77	2409252,8	99,27
	المجموع	**2282**	**100**	**2426906,9**	**100**
البناء والأشغال العمومية	خاص	1765	83,34	375088,5	16,64
	عام	353	16,66	1879016,4	83,36
	المجموع	**2117**	**100**	**2254104,9**	**100**
النقل والمواصلات	خاص	1645	83,67	329287,4	15,39
	عام	321	16,33	1810604,9	84,61
	المجموع	**1965**	**100**	**2139892,3**	**100**
الخدمات المقدمة للمؤسسات	خاص	162	65,50	91862,6	34,88
	عام	85,5	34,50	171509,5	65,12
	المجموع	**244**	**100**	**263372,1**	**100**
الفندقة والإطعام	خاص	2191	97,76	56767,5	19,43
	عام	50,3	2,24	235396,5	80,57
	المجموع	**2242**	**100**	**292164**	**100**
الصناعات الغذائية	خاص	357	87,52	55463,6	12,80
	عام	50,9	12,48	377943,6	87,20
	المجموع	**408**	**100**	**433407,2**	**100**
صناعة الجلود والأحذية	خاص	2,5	88,03	452	14,67
	عام	0,34	11,97	2628,1	84,33
	المجموع	**2,84**	**100**	**3080,1**	**100**
التجارة والتوزيع	خاص	1996	93,96	139392,2	5,93
	عام	128	6,04	2210206,5	94,07
	المجموع	**2124**	**100**	**2349598,7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME :, n°36 avril 2020. http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le 02/24/2021 à 09 :45 .

يشير الجدول رقم (07) إلى تزايد القيمة المضافة من حيث الكم في كافة القطاعات تزايدا معتبرا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا ما يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها. ويلاحظ أيضا احتلال قطاع الفلاحة المرتبة الأولى بقيمة تقدر بـ 2426906,9 مليار دينار جزائري سنة 2018، وبذلك فهو يعتبر المساهم الأول في خلق الثروات. يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2349598,7 مليار دينار جزائري. ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة، حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2254104,9 مليار دينار جزائري. أما المرتبة الرابعة فكانت لصالح قطاع النقل والمواصلات بقيمة تقدر بـ 2139892,3 مليار دينار جزائري. أما باقي القطاعات فمساهمتها متوسطة إلى قليلة نسبيا، وتتمثل على الترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعة الجلود والأحذية.

والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل 4: تطور القيمة المضافة حسب الإطار القانوني وقطاعات النشاط الأساسية خلال سنة 2018

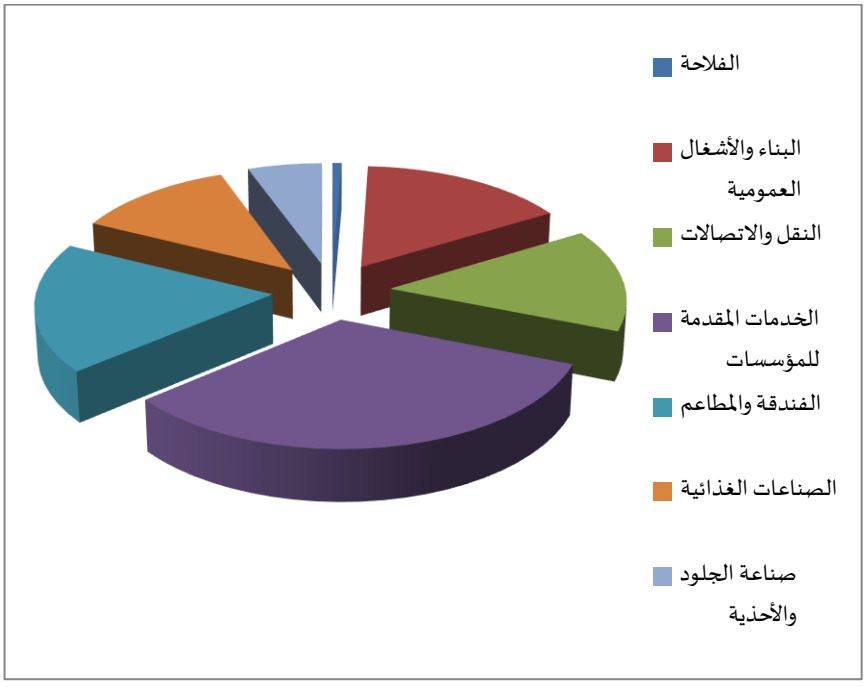

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول 7

5. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة وهامشية مقارنة بنسبة المحروقات، حيث بلغت6,87% سنة 2018 من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 2,83 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وعرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 46,63% مقارنة مع سنة 2017.

وتتكون أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات أساسا من منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 5,45 % من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 2,24 مليار دولار أمريكي، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0,91% أي بقيمة تقدر بـ 373 مليار دولار أمريكي. تتبع بمجموعة سلع التجهيزات الصناعية بنسبة 0,22% أي بقيمة تقدر بـ 90 مليون دولار أمريكي. وأخيرا المنتوجات الخام ومنتوجات الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين المتتاليتين على الترتيب 0,22% و 0,08%. (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2021)

ويمثل الجدول التالي أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2017-2018 .

الجدول 8: أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات سنتي 2017-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المنتوجات الأساسية	2017		2018		التطور
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
الأسمدة المعدنية أو النيتروجيين الكيميائي	327,04	16,95	917,47	32,42	180,54
الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت	561,24	29,08	613,63	21,68	9,33
الأمونيا اللامائية	341,95	17,72	446,75	15,79	30,65
سكر الشمدر	225,46	68,,11	233,03	8,23	3.36
التمور	52,37	2,71	64,19	2,27	22,57
فوسفات الكالسوم	55,13	2,86	50,95	1,80	7,58-
الهيدروجين والغازات النادرة	27,46	1,42	37,80	1,34	37,65
نظارات البلاستيكية و الورقية	25,42	1,32	33,06	1,17	30,06
الغسالات	33,78	1,75	27,12	0,96	19,72-
الاسمنت	0,63	0,03	24,93	0,88	-
المجموع الجزئي	1650	85,52	2449	86,53	48,38
المجموع	**1930**	**100**	**2830**	**100**	**46,63**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME :, n°34 avril 2019. http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information- visité le 02/24/2021 à 13 :45 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل ملحوظ من 1930 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 2830 مليون دولار أمريكي سنة 2018. حيث احتلت الأسمدة المعدنية أو النيتروجين الكيميائي المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات، أين بلغت 917,47 مليون دولار أمريكي سنة 2018 مقابل 327,04 مليون دولار أمريكي سنة 2017 بنسبة تطور تقدر بـ 180,54 %، مما يفسر أهمية هذا النوع من المنتجات. تليها في المرتبة الثانية الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت بنسبة 21,68% من الإجمالي. والمرتبة الثالثة كانت لصالح اللأمونيا اللامائية بنسبة 15,79% من الإجمالي. أما المرتبة الرابعة فكانت لصالح سكر الشمندر بنسبة 8,23% وهذا سنة 2018. أما باقي المنتجات فكانت بنسب ضئيلة. فمثلا نجد أن التمور شكلت نسبة 2,27% وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم

الصحراء والواحات الجزائرية. والملاحظ من الإحصائيات أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات خارج المحروقات تبقى محتشمة بسبب قلة الخبرة في مجال التصدير، ونتيجة عدم قدرتها على المنافسة العالمية واكتفائها فقط بتواجدها في الأسواق المحلية.

ويمكن تمثيل أهم المنتجات الأساسية المصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2018 في الشكل التالي:

الشكل 5: أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

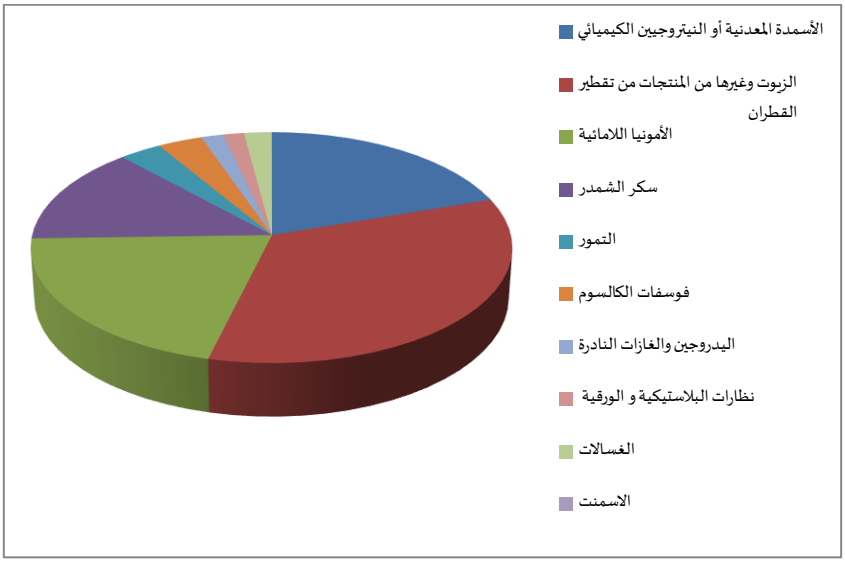

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول 8

6.خاتمة :

عالجت هذه الدراسة مدى دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل متزايد خلال الفترة 2010-2019، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته.
- أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص شهد ارتفاعا مستمرا، والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها سجل انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014 ليبلغ

243 مؤسسة نهاية سنة 2019 وهذا يعود لعمليات الخوصصة التي تشهد هذا المجال وكذا تعثر بعض المؤسسات نتيجة لبعض العراقيل التي تواجهها.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل، حيث قدرت نسب مساهمتها في التشغيل الإجمالي حوالي 25.57% في نهاية سنة 2019.
- يعد القطاع الخاص الجزائري الأكثر خلقا لمناصب الشغل، فلقد استقطب 25.39 % من الطبقة الشغيلة في سنة2019.
- عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما خلال الفترة 2010-2018، حيث بلغت 10886,62 مليار دينار جزائري سنة 2018، وبرزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة 87,49 %من الإجمالي، مقابل 12,51% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها. ويعد قطاع الفلاحة يعتبر المساهم الأول في خلق الثروات. يليه قطاع التجارة والتوزيع، قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل والمواصلات على الترتيب. أما باقي القطاعات فمساهمتها متوسطة على قليلة نسبيا وتتمثل على الترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعة الجلود والأحذية.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مساهمتها تبقى هامشية مقارنة مع بالصادرات الإجمالية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم بعض المقترحات التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر على النحو التالي:

- ضرورة خلق نوع من التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض أو كل احتياجاتها من مكونات التصنيع إلى المؤسسات الصغيرة.
- وضع آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تغطي مشكل التمويل الذي تعاني منه معظم المؤسسات.
- إدخال تعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على النمو والتطور.

- حماية المنتوجات المحلية من المنافسة غير المتكافئة والمتأتية من الاقتصاد غير الرسمي.
- المساهمة في ايجاد قنوات توزيع منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الصادرات بالاشتراك مع المعارض المحلية والدولية.
- التشجيع على دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال تقديم حوافز ومزايا وتقديم الدعم الفني والإداري والمالي اللازم.

8. قائمة المراجع:

1.8 المراجع باللغة العربية:

- القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية العدد 02.
- بن زكورة، العونية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة- بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد3، العدد5، 2019.
- بوخاوي، اسماعيل وعطوي، عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003، الكويت.
- بوقادير، ربيعة ومطاي، عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد 2، 2018.
- جوادي، نور الدين، ومميش، سلمى، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة تحليلية (2007-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد2، العدد2، 2018.
- داودي، الطيب، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد11، العدد11، 2011.
- عفافة، جهاد عبد الله وأبو عبيد، قاسم موسى، إدارة المشاريع الصغيرة، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2004.

- نسيب، أنفال، جمعة، خير الدين، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2018)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد13، العدد1، 2019.
- الديوان الوطني للإحصاء، 2020، متاح على الرابط: http://www.ons.dz
- المنظمة العالمية للعمل، 2020، متاح على الرابط: www.oit.orghttp://

2.8 المراجع باللغات الأجنبية:

- 11- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18, année 2010, n° 20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30, année2016, n° 32 année 2017, n° 33 année 2018, n° 35 année 2019, n° 36 année 2020.
- http://www.mdipi.gov.dz/ ? -Bulletins-d-Information- (consulté le 02/02/2021 à 13 :47).